بـنـــك تـونـس و الإمـــارات
Banque de Tunisie et des Emirats

الجلسة العامة العادية عدد 38

لبنك تونس والإمارات

باعتبار الظرف الصحي العالمي المتعلّق بانتشار فيروس COVID-19 وفي إطار التطبيق الفعّال للإجراءات الاحترازية واتباع التدابير الوقائية المتعلقة بذلك قرر بنك تونس والإمارات عقد اجتماع الجلسة العامة العادية للمساهمين يوم 22 أفريل 2020 وذلك باعتماد وسائل الاتصال **عن بُعد**، وفقا للإجراءات التالية التي ندعو المساهمين العاديين وأصحاب الأسهم ذات الأولوية في الربح الى اتباعها:

1. ارسال مطلب في التسجيل على العنوان الإلكتروني التالي: ago2020@bte.com.tn مع ادراج المعطيات التالية: الاسم واللقب او اسم الشركة + CIN او المعرف الوحيد + عدد الأسهم + الوسيط بالبورصة الخاص به.

2. يقوم مكتب الجلسة بالتأكد من المعلومات وتسجيل الحضور والردّ بإرسال ملف الجلسة العامة المتكون من تقرير النشاط السنوي +تقرير مراقبي الحسابات + لائحة القرارات + ورقة التصويت عن بُعد، علما وأنه يتم احتساب عدد التسجيلات في تكوين النصاب.

3. يمكن للمساهمين ان يرسلوا اسئلتهم واستفساراتهم على نفس العنوان الالكتروني وتتواصل هذه العملية الى غاية 2020/04/15 ويتولى البنك على إثرها بمدهم بكل الإجابات في أجل أقصاه يوم 2020/04/20.

4. يقوم كل مساهم بتعمير ورقة التصويت عن بُعد وامضائها ثم ارسالها إلى البنك في أجل أقصاه يوم 2020/04/21. وذلك بواسطة رسالة مضمونة الوصول (يتم اعتماد ختم البريد) أو عند الاقتضاء بواسطة الفاكس على الرقم 71.287.409 أو على العنوان الإلكتروني ago2020@bte.com.tn

جدول أعمال الجلسة العامة العادية

النقطة	الموضـــوع
1	تلاوة تقرير التصرّف لمجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة الأمّ للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2019
2	تلاوة التقريرين العام والخاص لمراقبي الحسابات للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2019 للشركة الأم
3	تلاوة تقرير التصرّف لمجلس الإدارة والخاص بمجمّع بنك تونس والإمارات وفي القوائم المالية المجمّعة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2019

4	تلاوة تقريري مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمّعة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2019
5	المصادقة على تقريري مجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة الأمّ والقوائم المالية المجمّعة للسنة المحاسبيّة المختومة في 31 ديسمبر 2019
6	إبراء ذمّة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المحاسبيّة 2019
7	توظيف نتائج السنة المحاسبية 2019
8	تحديد بــدلات الحضــور
9	تسمية أعضاء جدد بمجلس الإدارة

بنـــك تـونس و الإمـارات
Banque de Tunisie et des Emirats

القرارات المعروضة للتصويت
الجلسة العامة العادية عدد38 _ 22 أفريل 2020

القـرار الأوّل

إنّ الجلسة العامة العادية بعد الاستماع إلى قراءة:

- تقارير مجلس الإدارة حول نشاط البنك وحول حسابات السنة المحاسبية 2019 (القوائم الماليّة الفردية والقوائم الماليّة المجمّعة).
- تقارير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية الفردية والمجمعة للسنة المحاسبية 2019.

تصادق بدون أيّ تحفظ على تقرير مجلس الإدارة وعلى القوائم المالية الفردية والقوائم المالية المجمعة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2019.

القـرار الثـاني

إنّ الجلسة العامّة العاديّة بعد الاستماع الى قراءة التقرير الخاصّ بمراقبي الحسابات المتعلق بالاتفاقات المنصوص عليها بالفصل 62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية وبالفصل 200 وما يليه وبالفصل 475 من مجلة الشركات التجارية تصادق على هذه الاتفاقيات.

القـرار الثـــالث

إنّ الجلسة العامّة العاديّة بعد الإطلاع على نتائج السنة المحاسبية 2019 تبرئ ذمّة أعضاء مجلس الإدارة إبراء تامّا وبدون أي تحفظ على تصرّفهم خلال السنة المحاسبية 2019.

القـرار الـرابـــع

إنّ الجلسة العامة العادية تقرّر توظيف النتيجة المالية كما يلي :

		(بالدينارات)
(+) ما تبقى من مرابيـــح 2018	:	-5 622 596.129
(+) النتيجة الصافية لسنة 2019	:	5 913 511.526
(+) الاحطياط القانوني	:	14 545.770
(=) ما تبقى للترحيل	:	276 369 .627

القـرار الخـــامس

إنّ الجلسة العامة العادية تقرّر تحديد بدلات الحضور بمبلغ صافي بـ 1.000 دينار لكلّ عضو بالنسبة لكلّ اجتماع مجلس إدارة.

كما أنها تصادق على اسناد منح الحضور بمبلغ صافي بـ 2000 دينار لكلّ عضو بالنسبة لكلّ اجتماع للجان القارة المنبثقة عن مجلس الإدارة وهي لجنة التدقيق الداخلي واللجنة التنفيذية للقرض ولجنة المخاطر ولجنة التعيينات والتأجير.

القـرار السّـادس

إنّ الجلسة العامة العـادية تصادق على تسميـة:

- السيّدة سيـدة مطيـطي كعضــوة بمجـلس إدارة بنك تــونس والإمــارات ممثّـلة للدولة التونسية منذ يوم 11 سبتمبـر 2019 من قِبل وزارة المـاليـة عوضا عن السيد عبد الرحمـان الخشتـالـي وذلك لباقـي مدّة نيـابته.

- السيّـد فوزي القبلـي متصرّفا مستقـلاّ ورئيسا للجنتي المخاطر بتاريخ 12 مارس 2019 والتدقيق الداخلي بتـاريخ 2 أكتوبر 2019 وذلك بصفة استثنائية وبموافقة البنك المركزي التونسي لغاية انتهاء عملية التفويت في راس مال البنك.